

## ملخص

يلخص موضوع الدراسة أثر الاتفاقيات الفلسطينية - الاسرائيلية على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، كمحاولة لتحديد موقعنا من خريطة النظام الديمقراطي ببارز سمات النظام الناشئ بعد قيام السلطة الفلسطينية والقيود التي حكمت نشأها. وحاولت الدراسة الإجابة على ما اذا كانت تواجه عملية التحول الديمقراطي تباطأ تحت وطأة متطلبات الاتفاقيات الفلسطينية - الاسرائيلية والاتجاهات اللامديمقراطية في الموروث السياسي الفلسطيني.

تبين من خلال البحث ان الظروف والمؤثرات الدولية الخيطية بالسلطة الفلسطينية في معظمها لا تؤثر فعلياً كعامل ايجابي ضاغط باتجاه قيام نظام سياسي ديمقراطي في فلسطين، بل تعمل على عرقلة المقرطة السياسية في فلسطين وتدفع باتجاه نمو نظام سياسي لا يتصف بالديمقراطية. اضافة الى ان دور المساعدات الخارجية المتمثلة في مساعدات الدول المانحة هو دور هامشي في احداث تنمية فلسطينية ومن ثم في دعم وترسيخ قيام نظام ديمقراطي.

وفيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية في منظمة التحرير كان لتعاظم دور القادة وقوتهم على حساب المؤسسات، والفصائلية التي ميزت م ت ف منذ اواخر السبعينات وانشاء نظام الكوتا القائم على تقسيم الحصص ما بين الفصائل والطبيعة العشاريرية لبنية الفصائل ان انتجت قائداً افراد في اتخاذ القرارات وهذا الوضع كان له تأثير سلبي مستقبلاً. كما كان لقيامها على اساس اولوية الهدف الوطني بعض الاثر على الوضع السياسي مع نشوء السلطة وطبع تراث الماضي مؤسسات واجهزه السلطة بدرجات متفاوتة من حيث عدم دمقرطة البنية الداخلية.

ان الاتفاقيات الفلسطينية - الاسرائيلية التي تم توقيعها وما تفرضه من قيود على الديمقراطية في فلسطين تؤثر سلباً عليها. وبالنظر الى الاتفاقيات وجد انه من غير المضمون ان منتقل الى مجتمع ذو طابع ديمقراطي وتعددي في مرحلة قريبة، ولا يمكن القول ان نظاماً سياسياً ديمقراطياً كان يمكن ان يتبلور في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الاتفاقيات. فقد حوت الاتفاقيات مضامين لها تداعيات غير ديمقراطية على المجتمع والحياة السياسية، لما تفرضه من الضغوطات الامنية على الطرف الفلسطيني بهدف حماية الامن الاسرائيلي وما تفرضه من قيود على ابناء الشعب الفلسطيني مما يعيق المسار الديمقراطي الفلسطيني.

لقد لعبت المصلحة الاسرائيلية دوراً هاماً في تحديد بنية النظام السياسي الفلسطيني وفي تقييد امكانية خلق بنية ديمقراطية ، فقد ادى الى اضعاف القدرة الفلسطينية على انتاج نظام سياسي ديمقراطي والى بروز نظام ذي نزعه سلطوية يتمسك ظاهرياً بالديمقراطية. فقد اعطى الاتفاق السلطة الفلسطينية دوراً مركزياً في ترتيب الوضاع الداخلية في الحقل السياسي الفلسطيني، فهيكلية السلطة لا تفتح المجال لتتطور عملية التحول الديمقراطي بشكل طبيعي. وضمن الطرف الاسرائيلي ان بنية النظام السياسي الناشئ هي مقيدة ومحدودة بتركيز الصالحيات في يد رئيس السلطة التنفيذية وتشييك السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يحول دون تبلور نظام ديمقراطي يقوم على فصل السلطات. اما الانتخابات فوضعت اسسه بشكل من شأنه ان لا تخرج عن اطار العملية السلمية.

كما رسخت الاتفاقيات نظرية الامن الاسرائيلي المطلق كمحور اساسي يجب العمل بكل الوسائل المتاحة للحفاظ عليه بشكل لا يغير اهتماماً لمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان الفلسطيني.

أما عن اتفاق باريس الاقتصادي ومساعدات الدول المانحة ودورها في احداث التنمية فقد وضحت الدراسة مدى اعتماد وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي، وعليه الفشل في توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لارساء اسس الاستقرار السياسي كما ان الظروف والترتيبات الفلسطينية - الاسرائيلية قد هيأت المناخ لخلق اقتصاد فلسطيني خدمي تظهر في كنه شرائح رأسمالية ببروقراطية وبرجوازية تابعة تتناقض مصالحها مع الاستقلال والتنمية الحقيقة، ومع ظهور نظام يتسم بالديمقراطية، وتعتبر المرجعية الاقتصادية والتنمية للاقتصاد الفلسطيني هي اسرائيل والاتفاقيات، لا خطط التنمية الفلسطينية.

أما فيما يتعلق بمساعدات الدول المانحة ودورها في احداث التنمية والديمقراطية فرغم ان المساعدات الخارجية هي مصدر هام لتمويل التنمية في الضفة والقطاع في ظل الوضع الاقتصادي المتردي وارت الاحتلال الا اهنا تعتبر من ادوات التحكم والتوجيه للسلطة الفلسطينية وتأثر نسبياً بشكل سلبي، وتحسين نوعية الحياة للسكان الفلسطينيين قد حل من خلال برامج المانحين مكان هدف احداث تنمية اقتصادية حقيقة، كما تساهم المساعدات في معالجة الازمات على المدى القصير دون المساهمة في حل اسبابها. وتعتبر المساعدات في جوهرها مساعدات سياسية تهدف الى دعم العملية السلمية ولا تهدف الى التنمية الفعلية للشعب الفلسطيني، أما المساعدات المتعلقة بتطوير الديمقراطية فقد بدأت تستحوذ على اهتمام اقل خلال السنوات الماضية مقارنة بالعام ١٩٩٦ نتيجة لاهتمام تلك الدول اذاك باتمام الانتخابات الفلسطينية ودعم عملية السلام والاستقرار السياسي في المنطقة. وفرض المانحون اولوياتهم دون النظر للحاجات التنموية الفلسطينية ولا يتم تحويل الا مساعدات ثانوية للاستثمارات الانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة ويتم تحديد المشاريع المرشحة للتمويل بالتنسيق ما بين الدول المانحة والبنك الدولي واسرائيل. وبشكل عام فإن سياسات المانحين تؤدي الى منع ظهور بنية انتاجية فلسطينية معتمدة على الذات من جهة وتعزز الاعتماد على الدعم الخارجي من جهة ثانية.

يبنت الدراسة ان حقوق الانسان الفلسطيني والممارسة الديمقراطية الفلسطينية قد باتت اسيرة لاعتبارات الامن الاسرائيلي في الاتفاقيات الموقعة وهو اعتبار الذي قامت عليه معادلة الاتفاقيات. حيث ان القيد التي كبدت السلطة من خلال الاتفاقيات قد حدث من قدرها على تقديم نفسها في اطار الممارسة الديمقراطية. ان اداء السلطة ما زال بعيداً عن بناء مؤسسات تسهم في اقامة هيكل النظام السياسي ومتخيل كافة الوان الطيف السياسي الفلسطيني بما يحقق الديمقراطية ومن اهم القضايا التي تبرز في هذا المجال عدم الفصل بين السلطات، الفردية في صنع القرار السياسي، احتكار الادارة والسيطرة على القضاء. وتمثل أبرز ملامح الوضع السياسي ما بعد اتفاق اوسلو في تمركز الصالحيات في يد رئيس السلطة التنفيذية وتركيز السلطة في رأس القيادة السياسية ونخبة محدودة من مساعديه وأثرت الترتيبات على صنع عملية صنع القرار السياسي بالفردية والمركبة.

اضافة الى تهميش المجلس التشريعي حيث فشل المجلس حتى الان في ارساء الاسس القانونية والتشريعية المطلوبة للفصل ما بين السلطات الثلاث في الدولة. بالإضافة الى الهيمنة على السلطة القضائية، سيطرة تنظيم فتح، وهيمنة الاجهزة الامنية، وظهور الفساد في مؤسسات واجهزة السلطة.

اما عن المجتمع المدني ومؤسسات السلطة تراوحت رؤية السلطة للعلاقة مع هذه المنظمات بين احترام دورها والتنسيق معها وبين مهاجمتها ، الا انها قدف بشكل عام الى تركيز السلطات بيد السلطة التنفيذية، واعتبار كافة تلك المؤسسات تعمل وفق قوانين وتوجهات السلطة. أما الحياة الحزبية بعد اوسلو فتتمثل المعوقات الرئيسية امام التعددية السياسية والحزبية في ظل السلطة في التفرد السياسي للسلطة وتنظيمها الحاكم، وتدخل مرحلتي البناء الوطني والتحرر وعدم وضوح التوجهات، وغياب الاسس القانونية المنظمة للحياة السياسية والحزبية.

وعليه فعدن الحديث عن مستقبل الديمقراطية الفلسطينية علينا تذكر ان الاستقلال لم يتحقق بعد، وان السيادة الفلسطينية ما زالت منقوصة. كما ان المقومات الاساسية للديمقراطية لا تزال منقوصة بفعل الاتفاقيات الفلسطينية والاسرائيلية السياسية والاقتصادية التي تم توقيعها. ويتبين من خلال البحث صعوبة تحقيق الديمقراطية السياسية الكاملة دون التغلب على الاشكاليات الناجمة عنها بعد توضيح دور تلك الاتفاقيات كأحد اشكاليات تحقيق الديمقراطية. ان تسوية الصراعات تعني من ناحية ان عملية التحرر الوطني في طريقها للانجاز، ومن ثم يجب ان يتم اعادة الاعتبار للقيم التي تم التضحية فيها فيما سبق كقيم الديمقراطية وحقوق الانسان. الا ان المخاوف الامنية الاسرائيلية تفرض اولوياتها في حلبة المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وفي بنية النظام السياسي الفلسطيني ومارسته.

هناك تحديات كبيرة تواجه عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ومن المتوقع ان تستمر العملية السلمية في التأثير سلباً على فرص التحول الديمقراطي. لقد كرست نصوص الاتفاقيات وملاحقها لدور اسرائيلي فاعل في كافة تفاصيل الحياة للشعب الفلسطيني بحيث اصبح شريكاً متحكماً ب مجريات الامور وموجهاً لها مما جعل مسألة الديمقراطية ليست شأناً داخلياً بين السلطة والشعب، بل كرست دور طرف ثالث متحكماً وموجه لمسار التحول الديمقراطي، وتطلب الممارسة الديمقراطية الفلسطينية الغاء هذا الدور بفاعلية.

ان النظام السياسي القائم حالياً (رغم تضمنه لعناصر ديمقراطية شكلية) ليس ديمقراطياً ومن الضروري متابعة عملية تأصيل الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني لتعزيز الوعي الشعبي بغياب الديمقراطية من الحياة السياسية الفلسطينية وال الحاجة لها. ورغم واقع الديمقراطية الفلسطينية ان حالها يعتبر افضل من حال الديمقراطية في بلدان عددة في هذا الوطن العربي الكبير الذي لا تعرف بعض دوله ابسط الممارسات الديمقراطية.